



اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط
والتنمية الاقتصادية لأفريقيين
الاجتماع السابع والثلاثون
أديس أبابا 11 – 12 نيسان/ أبريل 2018
البند 6 من جدول الأعمال المؤقت*
المسائل النظامية

تقرير مرحلي عن الدورة الثالثة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة: الإنجازات والنتائج الرئيسية وسبل المضي قدماً

أولاً - مقدمة

١- عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومصرف التنمية الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي الدورة الثالثة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، في أديس أبابا في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠١٧، في إطار التحضير للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المعقد في نيويورك في الفترة من ١٠ إلى ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٧.

٢- وحضر المنتدى ٤١٥ مشاركاً يضمون ممثلين رفيعي المستوى لحكومات جميع الدول الأعضاء الأربع والخمسين في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والهيئات الحكومية الدولية، والمجموعات الرئيسية والجهات صاحبة المصلحة الأخرى^(١)، وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، ومنظمات دولية أخرى.

٣- ومنذ عام ٢٠١٥، ما فتئ منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة ينعقد سنوياً ومتابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. ويشجع المنتدى التنسيق والاتساق، وكذلك التعلم وتبادل أفضل الممارسات. وهو بمثابة آلية هامة، ليس فقط لتتبع التقدم المحرز في التنفيذ، ولكن للحفاظ على تعبئة جميع أصحاب المصلحة في أفريقيا ومشاركتهم من أجل تعزيز التزامهم تجاه العمل المتضام. كما يساعد على حشد الدعم الدولي للجهود الرامية إلى ترجمة أهداف التنمية المستدامة وتطلعات خطة عام ٢٠٦٣ إلى رخاء قابل للقياس ومعمم يفيد كوكب الأرض وأهله.

٤- وكان موضوع الدورة الثالثة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة: ”ضمان النمو الشامل والمستدام والازدهار للجميع“. وقد اختير هذا الموضوع بما يتماشى مع موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٧: ”استئصال شأفة الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير“.

٥- وأجرت الدورة استعراضاً معمقاً لتنفيذ مجموعة أهداف التنمية المستدامة فيما يتصل بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٧، والتي تقابل المواضيع الفرعية التالية:

- (أ) القضاء على جميع أشكال الفقر في أفريقيا؛
- (ب) القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي في أفريقيا؛
- (ج) ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية؛
- (د) تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛
- (هـ) إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار؛

(١) يشير مصطلح ”مجموعات رئيسية“ إلى ما يلي: مجموعات ورابطات النساء والأطفال والشباب؛ والشعوب الأصلية؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والسلطات المحلية؛ والعمال والنقابات؛ وأوساط الأعمال والصناعة؛ والأوساط العلمية والتكنولوجية؛ والمزارعون.

(و) حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

٦- ونظر الاستعراض في إطار كل موضوع فرعي أيضا في عناصر التمكين ووسائل التنفيذ اللازمة.

٧- وسبقت منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة نتائج الدورة العاشرة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا واستند إليها؛ وحلقة عمل أفريقيا الإقليمية بشأن التحضير للاستعراضات الوطنية الطوعية لعام ٢٠١٧ أثناء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٧؛ وحلقة العمل المخصصة للتحضيرات وتنمية قدرات المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين في منطقة أفريقيا.

ثانياً - سياق المنتدى وأهدافه وشكله

٨- يساهم منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة مثل غيره من المنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة بمدخلات إلى الدورات السنوية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى التي تشكل ركائز أساسية لهيكل متابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠. وتتبع المنتديات الإقليمية مكانة استراتيجية لربط الخطابين الوطني والعالمي ولإتاحة منابر لأصحاب المصلحة المتعددين من أجل تعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأنشئت هذه المنتديات وفقا لقرارات الجمعية العامة 290/67 و 1/70 و 299/70 التي تقر بأهمية الأبعاد الإقليمية للتنمية المستدامة؛ وتدعو اللجان الإقليمية للأمم المتحدة إلى المساهمة في أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى من خلال الاجتماعات الإقليمية السنوية؛ وتشجع الدول الأعضاء على تحديد أنسب منتدى إقليمي، باعتباره وسيلة أخرى للمساهمة في المتابعة والاستعراض خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

٩- وأنشئ منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة عملا بالقرارات المذكورة أعلاه. وهو يعمل وفقا للقرار ٩٣٠ (د-48) الصادر عن الدورة الثامنة لعام 2015 والقرار ٩٣٩ (د-49) لعام 2016 الصادر عن الدورة التاسعة للمؤتمرات السنوية المشتركة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، اللذين طلبا إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعقد، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والشركاء الآخرين، منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة سنوياً من أجل متابعة واستعراض خطة عمل أديس أبابا وخطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٠- وعُقد منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٧ بهدف عام يتمثل في إجراء متابعة إقليمية للمضي قدماً في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ بما في ذلك الاستعراض وتيسير التعلم، وكذا تبادل الخبرات والدروس المستفادة. ويكون ذلك بالتركيز بشكل خاص على أهداف التنمية المستدامة المختارة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٧ والأهداف المقابلة لها في الخطة العشرية الأولى لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣. والغايات المحددة للمنتدى هي:

(أ) إجراء متابعة واستعراض إقليميين، والتداول بشأن التقدم المحرز، ومعالجة التحديات والفرص في تنفيذ الخطتين؛

(ب) توفير منبر للتعلم من الأقران وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة، ولتسريع تنفيذ الخطتين؛

(ج) التداول بشأن أولويات أفريقيا والاتفاق عليها وعلى توصيات في شكل رسائل رئيسية بوصفها الإسهام الجماعي للمنطقة في دورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٧.

١١- واستمرت فعالية منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لعام 2017 لثلاثة أيام، حيث كان اليوم الأول مخصصاً للتمهيد للفعالية واليومان الأخيران للجلسات الرئيسية. واشترك في تنظيم الفعالية يوم التمهيد للمنتدى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، وذلك بهدف تعزيز قدرة المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين على المشاركة الفعالة في المنتدى، وكذا في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. واعتمدت المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرون بياناً مشتركاً قدم في مداورات المنتدى وأدرج فيها. وخلال يومي الجلسات الرئيسية، انتخب المنتدى مكتباً⁽²⁾ لتوجيه مداورات. وكانت البنود الرئيسية للمداورات كما يلي:

(أ) جلسة افتتاحية: افتتح المنتدى رسمياً معالي الدكتور سلشي بَقلي أوولاتشو، وزير المياه والري والكهرباء في جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية. وتناولت الكلمة في الجلسة الافتتاحية السيدة فاطمة دنتون، مديرة شعبة المبادرات الخاصة بالجنة الاقتصادية لأفريقيا، وسعادة السيدة نحال مجدي أحمد المغربي، نائبة وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري في جمهورية مصر العربية، ممثلة مكتب منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦، والسيد

(2) الرئيس، توغو (غرب أفريقيا)؛ والنائب الأول للرئيس، سيشيل (شرق أفريقيا)؛ والنائب الثاني للرئيس، زمبابوي (الجنوب الأفريقي)؛ والنائب الثالث للرئيس، جمهورية الكونغو (وسط أفريقيا)؛ والمقرر، الجزائر (شمال أفريقيا).

عبد الله حمدوك، نائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، والسيد أنتوني موثاي ماروينغ، مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون الاقتصادية.

(ب) حلقة النقاش الرفيعة المستوى: سلط فريق المناقشة الضوء على التحديات والفرص التي تظهر في سياق تحقيق نمو شامل ورخاء للجميع في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وكان من المشاركين في حلقة النقاش: معالي السيد أمدي كمرا، وزير البيئة والتنمية المستدامة الجمهورية الموريتانية الإسلامية؛ ومعالي السيدة موتوزو بيس ريجيس، وزيرة الدولة للشؤون الجنسانية والعمل والتنمية الاجتماعية في جمهورية أوغندا؛ وسعادة السيدة نihal مجدي أحمد المغربل، نائبة وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري في جمهورية مصر العربية؛ ومعالي السيدة روزالي ماتوندو، وزيرة الغابات والتنمية المستدامة والبيئة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وسعادة السيدة ماريا خيسوس نكارا أوونو مزي، نائبة وزير التعليم والعلوم في جمهورية غينيا الاستوائية؛ وسعادة الدكتور أنتوني موثاي ماروينغ، مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون الاقتصادية؛ والدكتور بن بول مونغيريزا، المدير التنفيذي لمكتب الإحصاءات الأوغندي؛ ومعالي السيدة نياشا شيكوينا، وزيرة المرأة والشؤون الجنسانية والتنمية المجتمعية في جمهورية زيمبابوي. وترأس حلقة النقاش الرفيعة المستوى معالي الدكتور سَلْشِي بَقْلِي، وزير المياه والري والكهرباء، بجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، وأدارت المناقشات السيدة فاطمة دنتون، مديرة شعبة المبادرات الخاصة باللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

(ج) العروض والمناقشة العامة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة عام ٢٠٦٣: اشترك في تقديم العروض بشأن تقرير أفريقيا الإقليمي عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣؛ ووضع إطار لمؤشرات الرصد والإبلاغ عن تنفيذ الخطتين كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

(د) اجتماع المائدة المستديرة بشأن التعلم من الأقران وتبادل الخبرات والدروس المستفادة في تنفيذ الخطتين: أدار المناقشات السيد بارفيه إوندو-إينيغي من جامعة كورنيل. وكان من بين البلدان التي تقاسمت تجاربها وأفضل ممارساتها توغو، والسنغال، وكينيا، ومصر، ونيجيريا. كما كانت هناك مداخلات من السيد بيلاي بيغاشاوا، المدير العام لمركز أفريقيا لأهداف التنمية المستدامة، ومن ممثل للمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين.

(هـ) العروض والمناقشات العامة بشأن المواضيع الفرعية للمنتدى: أستمَدت العروض من مختلف تقارير المعلومات الأساسية عن المواضيع الفرعية للمنتدى المذكور آنفاً.

(و) المناقشات الفرعية والتعقيبات: مكنت هذه الجلسات من تقديم مزيد من العروض من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء، وتوضيحات من مُعدي ورقات المعلومات

الأساسية، وكذلك إجراء مناقشات معمقة، والتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الأساسية والرسائل الرئيسية المتعلقة بالمواضيع الفرعية للمنتدى.

(ز) بحث الرسائل الرئيسية لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لعام 2017 واعتمادها: خلال هذه الجلسة، اعتمد المنتدى رسائله الرئيسية لتشكيل إسهام أفريقيا في دورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2017.

(ح) اختتام الاجتماع: أدلى كل من السيدة فاطمة دنون، مديرة شعبة المبادرات الخاصة باللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والسيد جيرفي تشاو مياتشي، مدير التخطيط والسياسات الإنمائية، بوزارة التخطيط والتنمية في توغو ورئيس الدورة الحالية لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، بملاحظات ختامية موجزة.

ثالثاً - الإنجازات الرئيسية

١٢ - نجح المنتدى فيما يلي:

(أ) إجراء حوار بين أصحاب المصلحة المتعددين، وتعزيز فهمهم وتقديرهم لأهمية الاتفاق بشأن التوصيات الرئيسية للمشاركة الوطنية والإقليمية والعالمية لكفالة التنفيذ الشامل والمتكامل لخطة عام 2030 وخطة عام 2063 والتوصل إلى ذلك الاتفاق.

(ب) تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على المشاركة في الاستعراضات الوطنية الطوعية. ذلك أن حلقة العمل الإقليمية للاستعراضات الوطنية الطوعية قد عززت قدرة البلدان السبع على الإعداد للاستعراضات خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وعلاوة على ذلك، فإن تقاسم التجارب فيما يخص الاستعراضات الوطنية الطوعية خلال المنتدى قد أتاح الفرصة للتعلم من الأقران بما في ذلك تقاسم أفضل الممارسات والعبر المستفادة فيما بين البلدان التي أجرت استعراضات وطنية طوعية في عامي 2016 و2017 والبلدان الأعضاء الأخرى.

(ج) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تحديد أولويات أفريقيا خلال دورات المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وكان تعزيز القدرات هذا واضحاً في الرسائل الرئيسية التي اعتمدها منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، والذي كَمَلته المساندة التقنية التي قدمتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2017. وبالتالي، فقد أقر الإعلان الوزاري لعام 2017 وكذلك المنتدى السياسي الرفيع المستوى إلى جانب جهات أخرى بذلك الدور الهام. وعلاوة على ذلك، هناك إقرار بأهمية مساهمة المنتديات الإقليمية ودون

الإقليمية، بما فيها اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، في دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وكذا إسهامها في أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى من خلال إشراك أصحاب المصلحة المعنيين.

(د) تعزيز الصلة بين المنتدى السياسي الرفيع المستوى والمنتدى الإقليمي لأفريقيا المعني بالتنمية المستدامة. فبعد مشاورات مع مكتب المنتدى الإقليمي الأفريقي للتنمية المستدامة، برئاسة توغو، قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مكتب المستشار الخاص المعني بشؤون أفريقيا بتنظيم حلقة عمل بشأن المنتدى الإقليمي مع البعثات الأفريقية الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك لمناقشة تطوير شكل المنتدى الإقليمي ليكون في خدمة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين وليلبي متطلبات المنتدى السياسي الرفيع المستوى. ويستند هذا الاعتقاد إلى أن المنتدى ينبغي أن يتحول إلى عملية مستمرة تتطور مع تطور الحاجات والتحديات الجديدة التي تطرأ على أصحاب المصلحة. واستهدفت حلقة العمل البعثات الأفريقية الدائمة بشكل خاص بسبب مشاركتها العميقة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى والحاجة إلى تحسين انشغالها بمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة بهدف تعزيز المنتدى الإقليمي والروابط السياسية الرفيعة المستوى. وحددت حلقة العمل آليات وقدمت توصيات بشأن تحسين المنتدى الإقليمي.

(هـ) إعداد تقارير سياساتية بشأن مختلف المواضيع الفرعية للمنتدى، وهي متاحة في الرابط التالي: <https://www.uneca.org/arfsd2017/pages/forum-documents>.

(و) إبراز الأخبار ورسائل الدعوة والرسوم البيانية على الإنترنت بشأن موضوع المنتدى ونتائجه.

(ز) تعزيز الفهم داخل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومشاركتها في أعمال منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى، ومتابعة خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. ونتج عن ذلك المشاركة الحقيقية الواسعة لشعب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، اضطلعت المكاتب الإقليمية بدور هام في تيسير الاتصالات مع الدول الأعضاء من أجل ضمان إرسال مشاركين. وكان قسم المنشورات أساسيا في تجهيز الوثائق المخصصة للمنتدى في الوقت المناسب.

(ح) تعزيز التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمنظمات الشريكة، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، ومصرف التنمية الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

رابعا - أهم المخرجات والنتائج (الرسائل الرئيسية) للمنتدى

١٣- اعتمد منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٧ توصيات هامة في شكل رسائل رئيسية لضمان التنفيذ الشامل والمتكامل لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. ومع أنه كان مُقررًا أن تثرى الرسائل الرئيسية المعتمدة المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٧ على الصعيد العالمي، تم التطرق إليها أيضا من أجل تسريع إجراءات التنفيذ والمتابعة ذات الصلة على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني.

١٤- ويمكن الاطلاع على الرسائل الرئيسية مفصلة في الرابط التالي:
https://www.uneca.org/sites/default/files/images/third_arfsd_key_msgs_adopted_final_english.pdf

١٥- وُجِّعت بعض الرسائل الرئيسية في إطار كل موضوع من المواضيع الفرعية، على النحو التالي:

(أ) ضمان النمو الشامل والمستدام والازدهار للجميع والنجاح بشكل عام في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣

'1' يستدعي الطابع المتكامل لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ اعتماد نهج شامل ومتكامل في تنفيذهما والإبلاغ عنهما يستفيد من الآليات القائمة ويدمج استعراضات نتائج المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ومن ثم، من المهم دعم البلدان في رسم معالم الخطتين وضمان التقائهما مع الخطط الإنمائية الوطنية في كل مرحلة من مراحل دورة التخطيط.

'2' توجد الاستعراضات الوطنية الطوعية في طليعة إظهار وتحفيز التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بسبب الممارسات الجيدة الناشئة والدروس المستفادة في إدماج خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في الخطط المحلية وتنفيذهما. وتُشجع بلدان أخرى على نشر نتائج استعراضاتها الوطنية الطوعية على نطاق واسع وبنبغي دعمها في ذلك. وتُشجع البلدان أيضا على تعزيز الأطر الوطنية للمتابعة والاستعراض من أجل إتاحة مدخلات كافية لعمليات الاستعراض الوطنية الطوعية من المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك من القطاع الخاص والمجتمع المدني.

'3' من أجل قرارات سياسية مناسبة التوقيت ومقارنات ملائمة داخل البلدان وفيما بينها، تحتاج المكاتب الإحصائية الوطنية في جميع أنحاء القارة المساعدة الدولية من أجل بناء قدرة أكبر على جمع وتحليل بيانات مصنفة بشأن طائفة واسعة من المسائل ذات الصلة بالتنمية

المستدامة. ولذلك، ينبغي للمكاتب الإحصائية الوطنية أن تعمل، بدعم من الشركاء في التنمية، على تعزيز نظمها لوضع الإحصاءات، وجمع البيانات، وخططها الإدارية لدعم متطلبات الرصد والإبلاغ عن خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ بطريقة متسقة ومتكاملة.

(ب) القضاء على جميع أشكال الفقر في أفريقيا

'1' النمو الاقتصادي شرط ضروري للحد من الفقر في أفريقيا، ولكن النمو وحده ليس كافياً. وسيطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في أفريقيا تحولاً هيكلياً سريعاً وشاملاً من خلال التنويع الاقتصادي وتسريع التصنيع.

'2' يطرح ضعف نظم البيانات والثغرات في البيانات في بعض الدول الأعضاء تحديات خطيرة أمام الرصد والتقييم الفعالين للتقدم المحرز في القضاء على الفقر. وعلى الأخص، يطرح ضعف تصنيف المؤشرات، سواء حسب نوع الجنس أو الموقع، تحديات إضافية أمام جمع البيانات وتحليلها. وفي هذا السياق، تعد الغاية ١٧-١٨ من أهداف التنمية المستدامة حاسمة: "عدم ترك أي أحد خلف الركب" و"الوصول إلى من هم أشد تخلفاً عن الركب أولاً"؛

'3' تبقى وسائل التنفيذ، بما في ذلك المساعدة المالية من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية المستمرة، أمراً حيوياً لتحقيق غايات الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. ويجب على البلدان المتقدمة الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها التاريخية، كجزء من الالتزامات المتعهد بها في سياق الشراكة العالمية من أجل التنمية، والتي تحتاج بدورها إلى توسيعها وتعزيزها، وذلك أيضاً في سياق مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة؛

'4' من المهم تعزيز الطرائق والبرامج الموجودة للمساعدة الدولية من مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة في أفريقيا. ويجب على المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة أن يكرس وقتاً كافياً لمعالجة تحديات القضاء على الفقر والتنمية المستدامة التي تواجهها البلدان الأفريقية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

(ج) القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي في أفريقيا

'1' أدى التفاعل بين تدني الإنتاجية وتدني الدخل وركود نظم الإنتاج الزراعي وتدهورها في أفريقيا إلى تعمق جذور الجوع. والأمر الرئيسي هو معالجة العناصر الثلاثة - الإنتاجية والقوة الشرائية والإنتاج - من خلال نهج شامل ومتكامل للتصدي لانعدام الأمن الغذائي.

'2' في سياق النمو الحضري السريع في أفريقيا، يتطلب تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، وكذا عدد من الأهداف ذات الصلة، تعزيز التحول الريفي وتحسين الروابط الحضرية الريفية. ويمكن تحقيق هذا من خلال استثمارات محددة الأهداف في الهياكل الأساسية وفي النظم الغذائية القادرة على إيصال أغذية مأمونة ومستدامة ومغذية إلى الأسواق الحضرية، وتوسيع نطاق الفرص الاقتصادية لفائدة سكان المناطق الريفية وشبه الحضرية على طول سلسلة الإمداد.

'3' تعد القيادة القارية الفعالة وأخذ زمام خطة التحول أمرا أساسيا لفعالية التنفيذ والإنجاز والمساءلة عن النتائج. ويجب أن يكون الالتزام السياسي القوي بالقضاء على الجوع وتعزيز الأمن الغذائي مدفوعا بأطر مثل شراكة الاتحاد الأفريقي الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وقد كان التعاون فيما بين بلدان الجنوب وسيلة فعالة على نحو خاص في النهوض بالسياسات والبرامج الرامية إلى القضاء على الجوع وتبني مواصلة تعزيزها.

(د) ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية

'1' لا تزال الدول الأعضاء في المتوسط بعيدة عن الوفاء بأهداف التمويل الرئيسية للرعاية الصحية. ومن بين هذه الأهداف تلك الموجودة في إعلانات أبوجا وأطر 2001/2000 للعمل على دحر الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والأمراض المعدية الأخرى، حيث يتعين تخصيص 15 في المائة من الميزانيات الوطنية للصحة؛ ومعالجة الأمراض غير المعدية مثل الناسور والسرطان. وثمة حاجة إلى استثمارات مطردة في الرعاية الصحية الميسرة، إلى جانب الإصلاحات المناسبة، من أجل إقامة نظم قادرة على الصمود يمكنها الاستجابة بفعالية للاحتياجات الصحية للشعوب الأفريقية.

'2' اعتمدت أفريقيا أطرا ومبادرات إقليمية تبرهن على وجود إرادة والتزام سياسيين، تنبغي مواصلة التحلي بهما من أجل تحقيق رؤية المنطقة المتمثلة في تسخير هبتها الديمغرافية من أجل تحقيق الأهداف والغايات المتصلة بالصحة، والتنمية المستدامة. ومن بين الأطر والاتفاقات الاستراتيجية الإقليمية التي ينبغي دعمها وتنفيذها بالكامل المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها؛ والاستراتيجية الصحية في أفريقيا للفترة 2016-2030؛ وإعلانات وأطر أبوجا للفترة 2001/2000 للعمل على دحر الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والسل والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة المتعلقة بزيادة التمويل الحكومي للصحة؛ وإعلان واغادوغو بشأن الرعاية الصحية الأولية والنظم الصحية في أفريقيا لعام 2004.

'3' هناك حاجة إلى أن تتعاون الدول الأفريقية وإلى المساعدة الدولية فيما يتعلق بالابتكار في مجال الصحة، بما في ذلك تطوير وتقييم تكنولوجيا الأدوية والصحة، من أجل تحسين الوصول إلى الأدوية الأساسية والجيدة النوعية والميسورة التكلفة، والقضاء على الأمراض المتفشية والناشئة، وزيادة متوسط العمر المتوقع للسكان.

(هـ) تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات

'1' ينبغي أن يكون السعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات في صميم الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، إذا كان للقضاء على الفقر والتنمية الشاملة والمستدامة أن يتحققا.

'2' لا يمكن للنمو أن يتجاهل أو يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين أن يكون شاملاً أو مستداماً. ويجب اتخاذ تدابير مناسبة وإجراءات أقوى لإبراز المسائل المتعلقة بنوع الجنس والمرأة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالفتيات والشابات. وينبغي أن تكون هذه جزءاً من الخطط الوطنية المتكاملة التي تضعها البلدان من أجل دمج خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في أطرها القانونية المحلية، وكذا في الاستراتيجيات والخطط الإقليمية لتسخير الهبة الديمغرافية والجنسانية.

'3' ينبغي إيلاء اهتمام خاص للتمكين الاقتصادي للمرأة عن طريق تسخير مواهبها وفرصها في مجال تنظيم الأعمال، وضمان التمتع الكامل بالعمالة المنتجة والعمل اللائق لجميع النساء، ولا سيما أولئك اللاتي يعيشن أوضاعاً هشّة. وتمهيدا لذلك، ثمة حاجة إلى ضمان الوصول إلى جميع مستويات التعليم الجيد والمهارات. وعلاوة على ذلك، ينبغي إشراك النساء والفتيات، ولا سيما في المناطق الريفية، إشراكاً كاملاً في الاستراتيجيات والمبادرات الرامية إلى تنويع اقتصادات القارة واستفادتهن منها.

'4' هناك معدلات وفيات نفاسية مثيرة للانزعاج واحتياجات غير ملبية في مجال تنظيم الأسرة الطوعي، ولا سيما بين النساء الأصغر سناً. وينبغي إعطاء الأولوية لزيادة الاستثمار في الصحة الجنسية والإنجابية للمرأة في التخطيط والتمويل الإنمائيين على جميع المستويات. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن تؤكد البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي من جديد الوعود التي قطعت، وتكفل حقوق النساء والفتيات، وتضمن تعميم حصولهن على هذه الخدمات الصحية وخدمات تنظيم الأسرة، وتزيد الاستثمار في هذا المجال.

(و) إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار

'1' تعد الهياكل الأساسية والتصنيع والابتكار من بين أولى أولويات أفريقيا التي تعد أمرا مركزيا في زيادة النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر. ويعد إحراز تقدم في تحقيق الأهداف والغايات الواردة في إطار هذا الموضوع الفرعي أمرا حيويا للجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية من أجل تحسيس الفجوة في الهياكل الأساسية. ويشمل ذلك تطوير طاقة حديثة ونظيفة وقليلة الانبعاث الكربوني، وتسخير إمكانات التصنيع والابتكار التحويلية والمولدة للوظائف من أجل نمو أخضر ورخاء للجميع؛ وإنجاز خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

'2' تشكل التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة مصدرا هاما من مصادر الدخل، وهو ما يتيح زيادات سريعة ومطرقة في مستويات المعيشة لصالح جميع الناس، بمن فيهم النساء والشباب. ومن دون تصنيع أخضر، لن يتأتى مسار مستدام في التنمية الاقتصادية.

'3' أدى ارتفاع تكاليف المعاملات المتصلة بإمدادات الطاقة والاتصالات غير الموثوقة والمكلفة، وضعف الهياكل الأساسية للنقل بسبب عدم إضفاء الطابع الإقليمي على الهياكل الأساسية الحيوية، إلى تقويض تطور القدرات التنافسية والإنتاجية للاقتصادات الأفريقية، مما ساهم في تهميش المنطقة في التجارة والتمويل والاستثمار على الصعيد العالمي. ونظرا لطبيعة الهياكل الأساسية المتسمة بكثافة رأس المال، لن يكون بالإمكان بذل جهود كافية إلا من خلال تضافر القوى مع القطاع الخاص، والشركاء الدوليين والصاعدين.

'4' ينبغي لجميع الحكومات، بما في ذلك السلطات الإقليمية والمحلية، أن تشجع تصنيعا شاملا للجميع وسليما بيئيا وضمنا توفير هياكل أساسية حديثة ومصونة صيانة جيدة تجمع بين حماية الطبيعة، ولاسيما عن طريق الاستثمار في الهياكل الأساسية للطاقة المتجددة والطاقة الشمسية، والالتزام باتخاذ القرار بصورة تشاركية.

(ز) حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

'1' سيتوقف تحقيق التنمية المستدامة الطويلة الأجل والتخفيف من حدة الفقر في أفريقيا على الإدارة المستدامة والمثلثي لرأس مالها الطبيعي، بما في ذلك المحيطات والبحار والموارد البحرية. ولذلك ينبغي تسخير رأس المال الطبيعي القائم على المحيطات والبحار من خلال أنظمة تعتمد سياسات اجتماعية وبيئية واقتصادية سليمة. ومن الأهمية بمكان أيضا القضاء على آثار الأنشطة غير المشروعة وعكس اتجاهها واسترجاع المكاسب المالية المحققة منها، بغية تعزيز تدفق المنافع

الاقتصادية والاجتماعية القائمة على الموارد البحرية وزيادة الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة لموارد المحيطات والبحار.

'2' ثمة حاجة إلى نهج عابرة للحدود في إدارة الموارد البحرية المشتركة من أجل تعزيز الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى مواجهة التحديات في البيئة البحرية والساحلية، فضلا عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومع انتقال العالم إلى اقتصاد أخضر/أزرق شامل للجميع وتطلعه نحو المحيطات ورأس المال الطبيعي الأزرق لإنجاز خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، ستواصل البلدان الاعتماد على نهج "البحار المشتركة" لاستعادة صحة المحيطات والنظم الإيكولوجية البحرية وإنتاجيتها وقدرتها على الصمود، وللحفاظ على تنوعها البيولوجي، على النحو المتوخى في إطار أهداف التنمية المستدامة.

'3' يعد تعزيز قدرة البلدان الأفريقية الساحلية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والجزر والدول الجزرية الصغيرة النامية، وبخاصة في سياق إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، أمراً حاسماً في تحقيق منافع اجتماعية واقتصادية وبيئية مستدامة ومنظمة ومعززة من المحيطات والبحار والموارد البحرية. وثمة حاجة إلى استثمارات من أجل تعزيز القدرات المعرفية لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في علوم المحيطات والبحار فيما يتعلق بالتفاعل بين المحيطات، والآثار المناخية على الموارد البحرية وموارد المحيطات، وتعزيز قدرتها على الرصد البحري.

خامساً - طريق المضي قدماً

١٦ - لضمان تنظيم كفو وفعال، وتعزيز دور منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة وتحقيق النتائج المرجوة منه، يوصى بما يلي من أجل المضي قدماً:

(أ) عقد المنتديات الإقليمية بشأن التنمية المستدامة ولاية أخذتها جميع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة على عاتقها (بموجب القرار 290/67 وتكرر التأكيد عليها في خطة عام ٢٠٣٠). وفي حالة أفريقيا تحديداً، أنشئ منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة ووسعت ولايته وعززتها الاجتماعات السنوية المشتركة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين. وفي عام ٢٠١٦، اعتمد المؤتمر قراراً آخر بشأن المنتدى. ومنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة هيئة من أصحاب مصلحة متعددين تتكون من كبار صناعات السياسات والخبراء من الوزارات المسؤولة تتناول ما لا يقل عن ثلاثة أبعاد للتنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، والمنظمات الإقليمية (مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية)، وممثلي المجموعات الرئيسية التسع، بما في

ذلك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة الأخرى. وهو يتيح منبرا لتقييم التقدم المحرز؛ وتبادل الخبرات؛ وتحديد العقبات وتقديم إجراءات سياساتية ملموسة وتدابير أخرى، وتعبئة الجهود الوطنية والدعم العالمي من أجل المضي قدماً في التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة وكذلك خطة عام ٢٠٦٣.

ولذلك، فإن المنتدى بطبيعته هيئة أوسع تضع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في موقع متميز للمصادقة على الخيارات السياسية الناشئة عن جميع مجالات عملها تقريبا والدعوة إليها. وهو يرفع مكانة اللجنة باعتبارها الجهة التي تعقد تجمعات بشأن المسائل ذات الأهمية الاستراتيجية على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

(ب) ولذلك ينبغي للجنة كفالة أن يشكّل عقد المنتدى أولوية أساسية من أولويات برمجتها وأن يشمل ذلك تخصيص الموارد المالية والبشرية المطلوبة. وينبغي للجنة أن تتابع بنشاط الاقتراح المطروح في نيويورك فيما يتعلق بالآثار المترتبة على الميزانية لخطة عام ٢٠٣٠.

(ج) ينبغي متابعة الرسائل والمخرجات الرئيسية الصادرة عن منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة والاستعراضات الوطنية الطوعية الأفريقية، وبالتالي أن تصب في أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فيما يخص دعم أهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة عام 2063 من حيث التنفيذ والاستعراض.

(د) يتيح المنتدى السياسي الرفيع المستوى فرصاً كبيرة لتقديم البعد الإقليمي للتنمية المستدامة واستيعابه والإقرار، وخاصة من حيث مساهمته في تنفيذ خطة عام 2030. ومن الضروري تنظيم المزيد من الفعاليات المستهدفة خلال دورات المنتدى السياسي الرفيع المستوى، لدعم أعمال منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة والاستعراضات الوطنية الطوعية. ذلك أنه يمكن دعم تأثير تلك الفعاليات من خلال مشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والشركاء، ولاسيما مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي. وينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً تعزيز تنسيق الجهود التي تبذلها دعماً لخطة عام 2030 وخطة عام 2063 وتوثيق تلك الجهود والإبلاغ عنها.

(هـ) ينبغي تعزيز قدرات البلدان لإجراء استعراضاتها الوطنية الطوعية لكي تتمكن من تقديم تقارير فعالة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى عن تلك الاستعراضات، لا سيما بالنظر إلى الوقت القصير جدا المخصص لعرض كل بلد. وتعد تنمية قدرات البلدان التي ستجري استعراضات في مجال التواصل بالوسائط المتعددة أمراً ضرورياً لتمكينها من التواصل وإثارة الاهتمام العالمي.

(و) ينبغي تشجيع المزيد من البلدان ودعمها لإجراء استعراضاتها الوطنية الطوعية ونشرها على نطاق واسع.

(ز) ينبغي أيضا تشجيع البلدان ودعمها لتعزيز أطرها الوطنية للمتابعة والاستعراض بغية توفير مدخلات كافية للاستعراضات الوطنية الطوعية من مختلف أصحاب المصلحة مثل المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني.

(ح) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا تعزيز تعاونها وتنسيق أنشطتها مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين في تنظيم المنتدى. وهذا يستلزم التحديد الواضح لجهات التنسيق في كل مؤسسة على حدة، مع تحديد جيد للأدوار في تنظيم المنتدى. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تتابع اللجنة توصيات مؤتمر الوزراء لتفادي تعدد محافل الاستعراض الإقليمية. وفي هذا الصدد، على اللجنة اتخاذ جميع الخطوات اللازمة، في سياق المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، لتعيين منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة باعتباره المنبر الوحيد لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2063 وخطة عام 2030 ومتابعة تنفيذها، ومواءمة مشاورات منتدى أفريقيا الإقليمي مع دورة رفع التقارير السنوية عن خطة عام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتوسيع ولاية منتدى أفريقيا الإقليمي بحيث تتضمن استعراض التقدم المحرز والتحديات والثغرات الموجودة في طريق الوفاء بالالتزامات المبينة في خطة عمل أديس أبابا.

(ط) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تنخرط في الأعمال المتصلة بمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة بصورة مستمرة، لا على أساس أنه نشاط ينظم مرة في السنة ويقتصر على تنظيم المنتدى. وفي هذا الصدد، ينبغي للجنة أن تنخرط في العمل مع الشركاء والدول الأعضاء والمنتدى السياسي الرفيع المستوى من أجل نشر توصيات (الرسائل الرئيسية) المنتدى والدعوة إليها ومتابعة تنفيذها. وينبغي العمل بفاعلية على استكمال معلومات مكتب المنتدى وإشراكه في هذه الأنشطة.

(ي) من المهم تعزيز التزامن والتآزر بين منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الوزراء، من أجل كفالة أن تستفيد أولويات أفريقيا من التعليقات الواردة من الحلقات المتداخلة لهذين المنبرين الاستراتيجيتين. وعلاوة على ذلك، ينبغي لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة أن يتيح حيزا يمكن فيه مناقشة مسائل التنفيذ وتقييمها والمساءلة بشأنها.

(و) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا أن تُشرك بشكل فاعل في مسارات العمل الأخرى المتعلقة بمتابعة خطة عام 2030 ورصد التنمية المستدامة التي ستحدد شكل نتائج

المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وفي هذا الصدد، ينبغي للجنة أن تعين وتنظم ترتيبات للتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة بشأن تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، والتقارير العالمي بشأن أهداف التنمية المستدامة، والبلدان الأفريقية المتطوعة لاستعراض النظراء في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. ومن شأن مواءمة مدخلات أفريقيا في تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي والتقارير المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة مع تلك المقدمة من خلال استعراض الأقران ومنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة أن ينجم عنها موقف منسق وقوي لأفريقيا في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.